

# "شمس" يرحب بالمرسوم الرئاسي لإجراء الانتخابات التشريعية

صحيفة القدس

السبت

٢٠٢٦/٧/١١

ص ٢

نابلس- عماد سعادة - رحب مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية (شمس) بإصدار الرئيس محمود عباس مرسوماً رئاسياً يقضي بإجراء الانتخابات التشريعية بتاريخ ٢٠٢٦/١١/٢٨، معتبراً هذه الخطوة بمثابة محطة سياسية ودستورية مهمة على طريق إعادة تفعيل الحياة الديمقراطية وتجديد الشرعيات عبر الإرادة الشعبية الحرة.

وقال "شمس" في بيان له، إنّ إصدار هذا المرسوم يمثل فرصة حقيقية ينبغي البناء عليها بجدية ومسؤولية، بعيداً عن الحسابات الفئوية الضيقة، وبما يعيد الاعتبار لبدأ الاحتكام إلى الشعب بوصفه المصدر الأساسي للسلطات، ويؤكد أن التداول السلمي للسلطة والاحتكام إلى صناديق الاقتراع يشكلان الركيزة الأساسية لأي نظام ديمقراطي يحترم سيادة القانون وحقوق الإنسان.

وأكد المركز أن الانتخابات ليست مجرد استحقاق إجرائي يتعلق باختيار أعضاء المجلس التشريعي، وإنما هي استحقاق وطني ودستوري وأخلاقي يعكس احترام الإرادة الشعبية ويعزز ثقة المواطنين بمؤسساتهم

العامة.

ودعا جميع القوى السياسية الفلسطينية إلى التعامل مع هذا الاستحقاق باعتباره فرصة وطنية جامعة، وليس مناسبة لتعميق الانقسام أو تصفية الحسابات السياسية.

وأكد "شمس" أن الحق في الترشح والانتخاب حق سياسي أصيل كفلته أحكام القانون الأساسي الفلسطيني، وأكدته العاير الدولية لحقوق الإنسان، وفي مقدمتها العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الذي ضمن لكل مواطن حق المشاركة في إدارة الشؤون العامة، والترشح والانتخاب في انتخابات دورية حقيقية تتم بالاقتراع العام والمتساوي والسري. ومن هنا، فإن أي قيود غير مبررة على حق المواطنين أو الأحزاب أو القوائم في الترشح أو ممارسة حملاتهم الانتخابية أو التواصل مع الناخبين تتعارض مع جوهر العملية الديمقراطية، وتنتقص من مصداقية الانتخابات ونتائجها.

وشدد المركز على أن احترام نتائج صناديق الاقتراع يمثل حجر الزاوية في أي تجربة ديمقراطية؛ فالاحتكام

إلى إرادة الناخبين لا يكتمل إلا بقبول جميع الأطراف السياسية بنتائج الانتخابات، سواء جاءت لصالحها أم لم تأت، والالتزام بالوسائل القانونية والدستورية لمعالجة أي طعون أو خلافات قد تنشأ.

وطالب "شمس" المجتمع الدولي باحترام خيارات الشعب الفلسطيني وعدم ممارسة أي ضغوط سياسية أو مالية أو دبلوماسية تستهدف الالتفاف على نتائج الانتخابات أو معاقبة الفلسطينيين بسبب خياراتهم الديمقراطية، لأن احترام إرادة الشعوب هو أساس النظام الديمقراطي الذي تدعو إليه الأسرة الدولية.

وأكد "شمس" أن إجراء الانتخابات في قطاع غزة يمثل جزءاً لا يتجزأ من شرعية العملية الانتخابية، وأن أي انتخابات لا تشمل أبناء الشعب الفلسطيني في القطاع تنتقص من مبدأ وحدة الأرض والشعب والمؤسسات. كما أكد أن مدينة القدس المحتلة ليست قضية إجرائية أو تفصيلاً فنياً، وإنما هي جزء أصيل من الأرض الفلسطينية المحتلة، وأن مشاركة الفلسطينيين فيها ترشحاً وانتخاباً حق قانوني وسياسي غير قابل للتفاوض أو التنازل،

ولذلك فإن المجتمع الدولي مطالب بتحمل مسؤولياته القانونية والسياسية لضمان عدم عرقلة سلطات الاحتلال لمشاركة المقدسين في العملية الانتخابية، والضغط من أجل تمكينهم من ممارسة حقوقهم السياسية بحرية كاملة. وشدد المركز على أن الانتخابات يجب أن تكون بداية لمرحلة جديدة عنوانها إنهاء الانقسام الفلسطيني واستعادة وحدة النظام السياسي والمؤسسات الوطنية، لا مجرد محطة انتخابية عابرة.

وأكد "شمس" أن الانتخابات المقبلة يجب أن تكون بداية لمسار إصلاحي أوسع يشمل تحديث التشريعات الناطمة للحياة السياسية، وتعزيز استقلال القضاء، وتطوير منظومة العدالة الانتخابية، وضمان سرعة الفصل في الطعون، وترسيخ مبدأ الفصل بين السلطات، واحترام الحقوق والحريات العامة بصورة دائمة، لا خلال موسم الانتخابات فقط؛ فالديمقراطية ليست حدثاً يرتبط بيوم الاقتراع، وإنما هي ممارسة يومية تقوم على احترام الإنسان وحقوقه، وسيادة القانون، والمساءلة، والتعددية، والتداول السلمي للسلطة.